

Distr.: General
20 June 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٩/٢٣

آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، بما فيها قرارا المجلس ١٣/٢١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن حلقة النقاش المتعلقة بآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، و٢٠/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، بشأن دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الأصول وإعادة تلك الأصول إلى

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة والعشرين (A/HRC/23/2)، الفصل الأول.

أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي أكثر الصكوك المتعلقة بالفساد شمولاً وعالمية، وإلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن تزايد التأثير السلبي لتفشي الفساد في التمتع بحقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن الفساد يشكل إحدى العقبات التي تعوق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ يرحب بالعزم الذي أبدته الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإذ يلاحظ باهتمام أحكام الاتفاقية التي أفضت إلى وضع آلية بين الدول الأطراف لاستعراض ما أحرزته من تقدم في مكافحة الفساد، وإذ يرحب أيضاً بالتزام جميع الدول في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥^(١) بجعل مكافحة الفساد أولوية على جميع الصعد،

وإذ يشدد على أن التعاون والتنسيق الدوليين بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، على الصعيدين الوطني والدولي، في مكافحة الفساد يساهم مساهمة إيجابية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يرحب بالبيان المشترك المتعلق بآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، الصادر باسم مائة وأربع وثلاثين دولة عضواً في الأمم المتحدة في الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان،

وإذ يرحب أيضاً بعقد مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثانية والعشرين، حلقة نقاش بشأن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الموجز الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان^(٢)؛

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٢) A/HRC/23/26.

- ٢- يسلم بأن جميع أشكال الفساد يمكن أن تحدث تأثيراً سلبياً خطيراً في التمتع بحقوق الإنسان، وأنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان مواصلة النظر في هذه المسألة؛
- ٣- يسلم أيضاً بالصلة بين جهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان وبأهمية بحث سبل استخدام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استخداماً أفضل في هذا الصدد؛
- ٤- يطلب إلى اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين تقريراً قائماً على البحث بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان وأن تقدم توصيات بشأن كيفية نظر المجلس وهيئاته الفرعية في هذه المسألة؛
- ٥- يشير إلى ولاية مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي سيعقد دورته الخامسة في مدينة بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويشجع المفوضية السامية على حضور المؤتمر؛
- ٦- يطلب إلى اللجنة الاستشارية أن تلتزم آراء وإسهامات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمسألة الفساد، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والمفوضية السامية، وكذا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية المعنية، عند إعداد التقرير القائم على البحث المشار إليه آنفاً؛
- ٧- يطلب أيضاً إلى اللجنة الاستشارية أن تضع في اعتبارها، بحسب الاقتضاء، لدى إعداد التقرير السالف الذكر، الولاية المحددة لمجلس حقوق الإنسان والعمل الذي اضطلعت به هيئات الأمم المتحدة وآلياتها المختصة بشأن هذه المسألة، كلٌّ منها في إطار ولايته.

الجلسة ٣٨

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

[اعتمد بدون تصويت.]